

الكويت: اقتراع اليوم يهدد بعودة الإسلاميين

انتخابات عامّة تظلّها خلافات طائفية وقبليّة وصراعات العائلة الحاكمة

الأسرة الحاكمة، ومجموعة أخرى تساند جناحاً آخر». كما لفت النائب الليبرالي محمد الصقر إلى «أن الكويت تدفع ثمن هذه الخلافات، لا أحد يمكنه أن يشك في الولاء لآل الصباح، إلا أنه يجب حل هذه المشاكل لأنها تؤثر في الحياة السياسية وفي البرلمان». وأكد أن «الخلافات داخل الأسرة الحاكمة كانت في أساس الأزمات السياسية».

خلافات انعكست سلباً على جهود التنمية في البلاد، على الرغم من العائدات النفطية الهائلة بفضل الفورة النفطية. وهو ما ذهب إليه المرشح الليبرالي علي الراشد، الذي رأى أن الكويت كانت «في طليعة الدول الخليجية في الستينيات والسبعينيات، واليوم نحن في المرتبة الأخيرة، جزءاً هيمنة الإسلاميين».

واللافت في الكويت، التي كانت أول دولة خليجية تتبنى نظاماً يتضمن انتخاب أعضاء مجلس الأمة، غياب أبرز ركائز النظام البرلماني، وهي الأحزاب التي لا يزال إنشائها محظوراً، وسط دعوات لتطبيق الديمقراطية الكاملة عبر السماح بإنشاء الأحزاب السياسية وتأسيس حكومة من جانب الغالبية النيابية يرأسها شخص من خارج الأسرة الحاكمة، لوضع حد للتجاذبات السياسية القائمة بين البرلمان والحكومة. ولفت المحلل السياسي عايد المناع إلى أن «نصف ديمقراطية لا يمكن أن تعمل».

ورأى أنه «من الصعب تخيل كيف يمكن الحكومة في نظام برلماني أن تستمر في الحكم من دون التمتع بغالبية في البرلمان».

فعلى الرغم من تمتع النواب بصلاحيات تشريعية ورقابية واسعة، ليس لهم في مجلس الأمة الكويتي أي كلمة في تاليف الحكومة التي يرأسها تقليدياً عضو بارز في الأسرة الحاكمة. كما أن الحكومة ليست بحاجة إلى ثقة البرلمان، ويمكن للنواب أن يقوموا باستجواب الوزراء، الذين يحظون تلقائياً بمقاعد في البرلمان، كل على حدة، والتصويت على إقالتهم، إلا أنه ليس بإمكانهم إسقاط الحكومة ككل. ورغم حظر الأحزاب السياسية، يعمل نحو 12 تنظيماً سياسياً ليبرالياً وإسلامياً وقومياً كحزب على أرض الواقع. وفي كانون الثاني من عام 2005، أسس الإسلاميون السلفيون أول حزب سياسي لهم في دولة خليجية باسم «الأمة»، إلا أن السلطات لم تعترف به قط.

وأياً يكن الفائز، ليبرالياً أو إسلامياً، فلا يبدو أن الكويتيين سيكونون على موعد مع الاستقرار لجهة قلب المشهد السياسي. والانتخابات لا تبدو أكثر من مسكن مرض استنفحل ولا يمكن استئصاله إلا عبر عملية إصلاح جذرية.

الجزيرة مثل «عزّة» و«شمر» و«الظفير»، ما أحدث تغييراً في ديموغرافية المجتمع الكويتي، فصار الحضر السنة يمثلون أقل من نصف المجتمع، بينما يمثل أبناء القبائل نحو 40 في المئة أو أكثر.

ومع أن اللوم في تطور القبليّة السياسية يقع أساساً على السلطة الحاكمة، فإن هذه السلطة نفسها غير قادرة الآن على إعادة هذا «المارد» إلى القمقم، إذ تمكّنت العصبية القبليّة من اختراق السلطة نفسها في شكل تحالفات عقدتها بعض القبائل ونوابها مع أقطاب متنافسين داخل المنظومة الحاكمة، حتى صارت القبليّة جزءاً من المعادلة السياسية العامة ورقماً في التجاذبات على

من الصعب تخيل كيف يمكن لحكومة في نظام برلماني أن تستمر في الحكم من دون التمتع بغالبية

مستوى القمة. كذلك تحولت القبليّة إلى ما يشبه المنظمة السرية التي ترعى مصالح أبنائها في الحقوق المدنية وفرص الدراسة والتوظيف والمناصب، وتزعم من فرصهم التنافسية مع غير القبليين، بل وتختصر ابن القبليّة ظالماً أو مظلوماً.

صراع اجنحة

تأتي انتخابات اليوم في أعقاب أزمة سياسية بين الحكومة والبرلمان، حاول أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد عبر حل مجلس الأمة، بعد سنتين من انتخابه. سنتان شهدتا استقالة 4 حكومات واستجواب عدد من الوزراء وإجبارهم على الاستقالة.

وتوترت عزائها بعض المرشحين إلى خلافات مفترضة داخل الأسرة الحاكمة. إذ شدد المحلل السياسي صالح السعيد على أن البرلمان المقبل، بغض النظر عن تركيبته السياسية، لن يكون قادراً على تحقيق الاستقرار السياسي، لأن ذلك الأمر يتعلق قبل كل شيء بأسرة الصباح التي تحكم الكويت منذ 250 عاماً.

ورأى السعيد أن الخلافات المفترضة داخل الأسرة غيرت مفهوم المعارضة البرلمانية في الكويت. وقال: «هناك اليوم مجموعة من النواب تساند جناحاً في



المرشحة لانتخابات الكويتية أسيل العوضي (غوستافو فيراري - أ ب)

مستخدمة القوة للحؤول دون تنظيمهم انتخابات تمهيدية مخالفة للقانون. وربما ستختلف المعادلة هذه المرة.

إذ منذ سنوات، تعالت أصوات مطالبة بكسر أدوات التهيب والتشديد القبلي، ومن أبرز هذه الأدوات ما يسمى في الكويت «الانتخابات الفرعية»، وهي انتخابات تجريها القبائل داخلياً لحصر أسماء من يمثلها في انتخابات مجلس الأمة. وتعطي هذه «الفرعيات» القبليّة قدرة على احتكار مقاعد بعض الدوائر الانتخابية، وتنتج نائباً موالياً لها.

ورغم إصدار مجلس الأمة عام 1998 قانوناً يجزّم الانتخابات الفرعية، غير أن القضاء لم يصدر أية عقوبات رادعة، حتى أعلنت الحكومة أنها ستواجه «الفرعيات» بحزم، بعد حل المجلس الأخير. حزم قاد إلى مدامات حكومية للانتخابات القبليّة، ليظهر تغير لعبة التعاطي بين القبائل والحكومة، وليدفع بأبناء القبليّة إلى صفوف المعارضة، بعدما كانوا الحليف الأكبر للسلطة منذ عقود.

وتمتد جذور الحلف إلى بداية العمل بالدستور الكويتي عام 1962 ونشوء مجلس الأمة، حين فكرت قوى داخل السلطة باستخدام القبائل لاختزال البرلمان والحد من نفوذ المعارضة فيه. فقامت بتوطين البدو من قبائل شمال

حزب الله عماد مغنية، ما دفع أبناء الطائفة الشيعية منذ حل مجلس الأمة إلى ترتيب أوراقهم عبر التوصل إلى صيغة توافقية لأسماء مرشحين، لضمان وصول أكبر عدد منهم إلى مجلس الأمة.

وأعلن الشيعية قائمة أولى تضم ثلاثة مرشحين يحملون خلفيات اجتماعية وسياسية ودينية مختلفة، ولا يشتركون إلا في أمر واحد، وهو أنهم كلهم شيعة، بحجة أن ظروف الدوائر الخمس الجديدة والانتخابات القبليّة هي التي أجبرتهم على ذلك، كما أن تمثيلهم في السنوات الأخيرة لم يكن بمستوى طموحاتهم، حيث كان عدد نوابهم يتراوح ما بين أربعة وستة أعضاء.

ويعتقد الناشطون الشيعية أن الجو الحالي، إضافة إلى تقسيم جديد للدوائر الانتخابية، سيصبّ في مصلحة مرشحي الطائفة. وقال المرشح الشيعي عبد الواحد خلفان في هذا السياق «أعتقد أنه سيكون هناك سبعة أعضاء شيعية في مجلس الأمة».

الليبراليون

على الجبهة المقابلة، تبدو المعارضة أقل تماسكاً مما كانت عليه في انتخابات 2006. ويمثل التيار الليبرالي، الذي يحمل اسم «التحالف الوطني الديمقراطي»،

من الصايغ

لم يكد الناخب الكويتي يطوي صفحة الانتخابات التشريعية، حتى يعود ويتوجه اليوم إلى صناديق الاقتراع للمرة الثانية في أقل من سنتين، لاختيار أعضاء مجلس الأمة، في ظل توتر طائفي وتآزم سياسي غير مسبوق، عزاه بعض المرشحين إلى صراع اجنحة داخل أسرة الصباح الحاكمة.

ويتنافس 274 مرشحاً على مقاعد البرلمان الكويتي الخمسين، على أساس قانون انتخابي جديد خفض بموجبه عدد الدوائر الانتخابية من 25 إلى 5 دوائر، في خطوة عدّها المحلل السياسي وزير النفط السابق علي البغل، «قفة» إلى المجهول». ورأى فيها مصلحة «للجماعات الجيدة التنظيم مثل الإسلاميين والقبائل التي يمكنها أن تجعل صوتها مسموعاً».

وبالنظر إلى الخريطة الانتخابية، يتوزع المرشحون بين التيار الإسلامي والليبرالي، إذ يخوض الإسلاميون السنة الانتخابات بقوائم منفصلة هي «الحركة الدستورية» (الإخوان المسلمون) والحركة السلفية المحسوبة على جمعية «إحياء التراث»، والحركة السلفية العلمية، ثم تيار رابع يضم مجاميع إسلامية مستقلة لا تختلف في الرؤى والتوجه العام عن التيارات السابقة، والتي كانت بمثابة قوة ضاغطة في البرلمان السابق (29 مقعداً) ضد الحكومة.

ويرى مراقبون أن لـ«الحركة الدستورية الإسلامية» (حديس) حظواً أكبر من غيرها، كونها التيار الإسلامي الأبرز تنظيماً، والأقدم في العمل السياسي. وتؤكد «حديس» أنه بإمكانها الظفر بجميع الدوائر الخمس تقريباً، وتوقعت فوز التيار الإسلامي بمختلف تصنيفاته بنحو نصف مقاعد البرلمان. وإذا حقق تحالف السلف والإخوان نتائج متقدمة، فسيدخل الأول من نوعه في تاريخ العلاقة بين الحركات الإسلامية، وهو بالتأكيد سيثير مخاوف قوى عديدة في الكويت وخارجها ويعطي للإسلاميين في البرلمان قوة كبرى لتنفيذ برامجهم بقوة التشريع والقانون.

ورجّح المحلل السياسي صالح السعيد أن يحافظ الإسلاميون السنة والمحافظة على سيطرتهم في البرلمان، على أن تؤدي الانقسامات الطائفية والقبليّة والاجتماعية دوراً مهماً في تحديد نتيجة الانتخابات.

الشيعية

الانقسامات الطائفية تاجت مع حملة تضييق رسمية على ناشطين من الطائفة الشيعية التي تمثل ثلث الكويتيين تقريباً، وذلك في أعقاب مشاركة عدد منهم في احتفال تابيني للقيادي في

إضاءة

هل يبقى مجلس الأمة ذكورياً؟

تعد المرأة الكويتية المفتاح الذهبي لآبواب مجلس الأمة، ولولاها لا يمكن للمرشح أن يضمن ولوج عالم السياسة والجلوس على المقعد البرلماني في قاعة عبد الله السالم. غير أن الكويتيات اللواتي يشاركن للمرة الثانية على التوالي في الانتخابات، اقتراعاً وترشحاً، لا تبدو حظوظهن أفضل بكثير من انتخابات حزيران من عام 2006 حين لم تفر أي منهن.

وتعيش الكويتيات هاجس لعنة عميد كلية الشريعة في جامعة الكويت، الدكتور محمد الطبطبائي، الذي رأى إبان الانتخابات الماضية أن «صوت الناخبة المتروجة سيكون مسيراً وفقاً لاختيار زوجها، وإن رغبت في التصويت لمرشح لا يرغب هو فيه».

وكان الطبطبائي قد قال قبيل انتخابات 2006 «إنه متى ما علق الزوج طلاق زوجته بالتصويت لمرشح عدد من المرشحين، فإن الطلاق يكون واقعاً في حال عدم التزامها بالمرشح الذي يطلب منها التصويت له حتى وإن خالفت سرا ولم تخبر الزوج».

وتوقعت عضو هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية في جامعة الكويت، مريم الكندري، أن تعطي الشريحة الأكبر من الناخبات أصواتهن وفقاً لقناعات تخص أبناءهن وإخوانهن وأزواجهن. وذهبت إلى أن ما تراه في مجال عملها هو أن الكثير من الفتيات من كليات مختلفة يملن إلى التصويت للمرشحين أكثر من المرشحات، لأنهن لا يؤمنن بأن المرأة تملك القدرة

السياسية، عكس الرجل. ويبلغ عدد المرشحات 27 امرأة، دخلت 26 منهن السباق مستقلات. وتعد المرشحة د. أسيل العوضي المرشحة الوحيدة ضمن قائمة انتخابية، حيث تقدّم على قائمة «التحالف الوطني» للليبرالية. وهي تقول بكل تفاؤل «انتظر دعم الشعب الكويتي برجاله ونسائه، لأنني أترشح لكي أمثل الجميع، وأنا ضد أي خطاب يفضّل بين المرأة والرجل، وبرنامجي للجميع، وهو برنامج التحالف».

بذكر أن أرقام إدارة الانتخابات في وزارة الداخلية أوضحت تفوق الرجال على النساء من حيث نسبة الإقبال على صناديق الاقتراع في انتخابات مجلس الأمة في عام 2006، إذ بلغت نسبة إقبال النساء 58 في المئة في مقابل 77 في المئة من الرجال الذين مارسوا حق التصويت من مجموع المقيدّين في الكشوف الانتخابية.

إذ كان من قوة تأثير الأصوات النسائية في الدائرة 19 تحديداً أنها ضمنت فوز المرشح محمد خليفة بالمرکز الأول، بغض النظر عن الأرقام الرجالية التي حصل عليها، أي إنه لو لم يحصل على أي صوت من الرجال على الإطلاق، لكان أيضاً قد فاز بالمرکز الأول بفضل الأصوات النسائية وحدها، وهذا إنجاز».

وبعدما كان وراء كل برلماني كويتي امرأة، هل تضعها انتخابات اليوم إلى جانبه؟

مع غني غسان

السبت بعد الأخبار
ابتداءً من 10 أيار